استخدام المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة في ظل الأزمات البيئية العراقية للفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٦)

م. أحمد سمير نايف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى
ahmed.al_thabit@ecomang.uodiyala.edu.iq

أ.م. أحمد عباس حمادي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
ahmedabbas@uofallujah.edu.iq

م.م. مجيد حميد عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
majeedalzoobay@gmail.com

الباحث: جهاد حميد علي
المعهد التقني/بلد
الجامعة التقنية الوسطى
almafrji1991@gmail.com

الباحثة: هبة ربيع شران
مديرية تربية صلاح الدين
تكريت
hibarabeea@yahoo.com

المستخلص:

ركز البحث على قياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة، بناءً على مجموعة من المؤشرات التي تناسب البيئة العراقية والأزمات التي مرت بها، ومنها: نمو الإيرادات، والإنتاجية، والقيمة المضافة، والميزة النسبية الظاهرة، لغرض الوقوف على مستوى أداء تلك المشروعات من حيث نموها أو تباطؤها، لغرض تشخيص المعوقات وأسبابها من اجل العمل على تصحيح الانحرافات وتجاوز الأزمات، اعتماداً على بيانات احصائية من مديرية الحسابات القومية في وزارة التخطيط للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، والتي أظهر نتائج تحليلها تأشير إسهامها في النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي بنسب متفاوتة من حيث نسبة المساهمة والإنتاجية والقيمة المضافة ومؤشر التنافس على المستوى المحلي الإجمالي لمشروعات البلد، وصيغت مجموعة توصيات في ضوء نتائج البحث، نأمل أن يستفيد منها المعنيون.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصناعية الصغيرة، الازمات، مؤشر الإنتاجية، مؤشر القيمة المضافة، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

Using economic indicators to measure the performance of small industrial projects in light of the Iraqi environmental crises for the period (2006-2016)

Assist. Prof. Ahmed abas hammadi
College of Administration and Economics
Fallujah University

Lecturer: Ahmad Sameer nayyef
College of Administration and Economics
Diyala University

Researcher: Jihad hameed ali
Technical Institute/Balad
Middle Technical University

Assist. Lecturer: Majeed hameed Abdullah
College of Administration and Economics
Fallujah University

Researcher: Heba rabeea sheran
Directorate General of Salahuddin Education
Tikrit

Abstract:

The research focused on measuring the performance of small industrial projects, based on a set of indicators that are appropriate for the Iraqi environment and the crises

it has gone through, including: revenue growth, productivity, added value, and apparent comparative advantage, for the purpose of identifying the level of performance of those projects in terms of their growth or slowdown, For the purpose of diagnosing constraints and their causes in order to work to correct deviations and overcome crises, based on statistical data from the National Accounts Directorate in the Ministry of Planning for the period (2006-2016), the results of which have been analyzed indicating their contribution to economic, social and competitive growth in varying proportions in terms of ratios The contribution, productivity, added value, and competition index at the gross local level for the country's projects, and a set of recommendations was formulated in light of the results of the research, we hope the stakeholders will benefit from it.

Keywords: Eenterprises industrial enterprises, productivity, value added, revealed comparative advantage, crises.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

المقدمة

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً رئيساً في زيادة التنمية بمختلف أشكالها وتساهم في تجاوز الأزمات لأي بلد، وبذلك فإنها تثير اهتمام الكثير من الدول، بل وحتى المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة (UNIDO)، وتزداد أهمية هذه المشروعات في بالذات في البلدان النامية في ظل العولمة وما أفرزته من تحديات إدارية واقتصادية واجتماعية، كونها تمثل النواة باتجاه تحقيق التنمية بأشكالها، وعلى الرغم من الاختلاف في تصنيف المشروعات بحسب كل بلد وبما يتناسب مع وضعه وينسجم مع واقعه، إلا أن الاتفاق على أهميتها سواءً كانت تلك المشروعات الكبيرة او المتوسطة وحتى الصغيرة منها، هي ليست محل نزاع بين الجميع، وقد ازداد اهتمام العراق بهذه المشروعات في تلبية احتياجاته أواخر القرن الماضي، ولا سيما مع بزوغ الكثير من الأزمات سواء الأمنية منها او الاقتصادية او السياسية، التي مر بها البلد، لذلك سيتناول البحث المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق بحسب تصنيفاتها المعتمدة بشأن، لبيان مدى أداءها على مستوى البلد اعتماداً على مؤشرات كمية تمثلت بنمو الإيرادات والإنتاجية والقيمة المضافة والميزة النسبية الظاهرة لهذه المشروعات.

مشكلة البحث Problem of Research: توضح بيانات وزارة التخطيط العراقية وجود تذبذب بوضع القطاع الصناعي في العراق ولا سيما قطاع المشروعات الصغيرة، بسبب كثيرة الأزمات، والذي يفترض أن يساهم في زيادة إنتاجية البلد وناتجها الإجمالي، ولذلك تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: (ما أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة ودورها في زيادة ناتج البلد المحلي؟ وهل تحقق تلك المشروعات قيمة مضافة لاقتصاد البلد في ظل الأزمات نتيجةً لمؤشرات الإنتاجية وميزتها التنافسية النسبية الظاهرة؟).

أهداف البحث Objectives of Research: هدف البحث التعرف على الواقع الحقيقي لدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي في العراق عن طريق قياس مساهمتها وإنتاجيتها وميزتها النسبية الظاهرة والقيمة المضافة من حيث تحديد أسباب نموها أو تراجعها الناتجة عن لأزمات التي عانى منها العراق، فضلاً عن تقديم توصيات بهذا الشأن وتحديد اتجاهات البحث تماشياً مع أهداف البلد الاستراتيجية.

أهمية البحث Importance of research: إن المشروعات الصناعية الصغيرة وفي ظل تلك التغيرات الكبيرة والأزمات التي مر بها العراق، هي بحاجة إلى بحث وتحليل لغرض ابراز أهميتها ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي كلما ارتفع معدل نموها وإنتاجيتها ومنافستها والقيمة المضافة التي تقدمها.

فرض البحث hypothesis of Research: في ضوء أهمية البحث وأهدافه، يسعى الباحثون الى اثبات دور المشروعات الصناعية الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في ضل وجود الأزمات والتقلبات الكبيرة، من خلال إنتاجيتها وقيمتها المضافة وتنافسيتها.

مجتمع البحث وعينته Population & Samples of Research: يتمثل مجتمع البحث بالقطاع الصناعي العراقي، أما العينة فتتمثل بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق.

منهج البحث Methodology of Research: اعتمد الباحثون على المنهج الكمي التحليلي لبناء تصورات دقيقة عن الموضوع باعتبارها من أفضل المناهج الوصفية، ويتميز بنظرته الشمولية، ولا يتطلب إجراءات خارج قدرة الباحثون وسيطرته.

أدوات البحث Tools of Research: قدم الباحثون جانباً نظرياً اعتماداً على الأدبيات العلمية ذات العلاقة بعنوان البحث، وفيما يخص الجانب الميداني تم الاعتماد على بيانات رسمية عن المشروعات الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)، في حين طرح الجانب التطبيقي اعتماداً على مجموعة من المعادلات باستخدام برنامج Excel وSPSS من أجل الحصول على نتائج دقيقة تخدم أهداف البحث.

مبررات اختيار البحث الحالي: تمثلت مبررات اختيار البحث نتيجة العزوف أو الإقلال من قياس إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة ومساهمتها وتنافسيتها على مستوى كلي في البيئة العراقية، ولا سيما في ظل الأزمات التي مر بها العراق ابتداءً من ٢٠٠٣ والى الآن. بالإضافة الى التعرف على الواقع الفعلي للقيمة المضافة التي تقدمها هذه المشروعات للبيئة التصنيعية في البلد إجمالاً. ومن ثم لا بد من قياس تأثيرها في التنمية الشاملة التي تصب في مصلحة البلد وفق مؤشرات علمية كمية عديدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. المشروعات الصناعية الصغيرة: لا يوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة نتيجة الاختلاف في طبيعة اقتصاد الدول وإدارتها والتكنولوجيا المستخدمة فيها (سلمان، ٢٠١٣: ٦٨) وينطبق هذا الاختلاف ضمنياً على تصنيفها، حيث بينت دراسة معهد جورجيا الأمريكي وجود ٥٥ تعريف للمشروعات الصغيرة في ٧٢ دولة (عبد الحميد وعبود، ٢٠١٣: ٢١١)، ومع ذلك يسعى المعنيون الى وضع معايير لتصنيفها منها على سبيل الذكر: عدد العاملين، ورأس المال، وحجم المبيعات، وصافي الموجودات (Rahnama et al., 2011: 26)، فضلاً عن معيار الإدارة، والقيمة المضافة، والإنتاجية والطاقات.

حيث اعتمد البنك الدولي معيار عدد العمال، ولا يوجد اتفاق على ذلك بشأن عدد العمال بحسب (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩) حيث ذهبت اليابان إلى أقل من ٣٠٠ عامل، اما السويد فقد حدوده بـ ٢٠٠ عامل، في حين ذهبت أستراليا وكندا الى ان يكون العدد أقل من ١٠٠ عامل، واما الدنمارك وتايلند فقد حدد بـ ٥٠ عامل. اما في مصر وتونس والجزائر والأردن وتركيا والاتحاد الأوروبي حدد بـ ٤٩ عامل فأقل. ودول الخليج ٣٠ فأقل.

وتصنف المشروعات الصغيرة في بعض الدول بأقل من ١٠ عمال ومنها العراق بحسب (وزارة التخطيط، ٢٠١٢: ٢١٠) وهذه المشروعات حقيقةً تسمى المشروعات الصغيرة جداً أو المصغرة، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO فاعتمدت معيار عدد العمال والإدارة معاً، ولذلك ترى المشروع الصغير بأنها المشروعات التي "تتكون من ١٠-٥٠ عاملاً ويديره شخصاً واحداً يتحمل مسؤوليته على الأجلين القصير والطويل". في حين أن مؤسسة التمويل الدولية اعتمدت معيار مختلف هو (رأس المال أو الاستثمار)، وترى أن المشروع الصغير والمتوسط يصل راس مالها إلى مبلغ ٢,٥ دولار كحدٍ أقصى (الجامعة العربية، ٢٠٠٩: ١٨)، وهذا المعيار أيضاً فيه اختلاف، فنرى ان أمريكا ودول الخليج تعتمد ٢ مليون، اما اليابان ٤٩٠ ألف وسنغافورة ٢٨٠ ألف.... الخ.

ومن وجهة نظر إدارية هناك مجموعة معايير للتميز بين المشروعات الصغيرة، تتمثل في عدد الأفراد (١٠٠ فأقل)، وتمركز المشروعات جغرافياً على خلاف عمليات تسويق منتجاتها، وعمليات تمويلها من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد، فضلاً عن أن ملكيتها تعود إلى شخص أو مجموعة أشخاص فقط (Moore, 2010: 514). ومن هنا يلاحظ أن المعايير المعتمدة في تصنيف المشروعات الصغيرة تنقسم بين المعايير الكمية (على سبيل المثال: عدد العاملين وكمية الاستثمار) والمعايير النوعية التي تركز على الخصائص الوظيفية للمشروع (على سبيل المثال: إدارة المشروع وملكيته وتخصصه) ومنها يتم تجميع المشروعات ذات الصفات والخصائص المشتركة (Antheaume & Lionel, 2002: 4).

وبناءً على ما تقدم يعرف المشروع الصغير بأنه "مجموعة أنشطة خاصة (سواء كانت فردية أو عائلية) تستهدف الربحية الاقتصادية، وزيادة الدخل وفرص العمل من خلال إنتاج تشكيلة سلع أو خدمات" (العنزي وفيصل، ٢٠١٣: ٧). ويرى البعض بانها "مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة بالاعتماد على أيدي عاملة محلية، محددة وفقاً لمتطلبات تلك المنظمة وتساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد المحلي وتشغيل الأيدي العاملة من خلال استحداث الوظائف الجديدة" (عبد الرضا وكاظم، ٢٠١٦: ٢٧٢)، وعليه يمكن ان تعرف المشروعات الصناعية الصغيرة "بأنها منظمات تعمل في مجال واحد على الأغلب لغرض تقديم منتجات أكثر ملائمةً لحاجات الإنسان، ويعمل فيها عدد قليل من العمال، ويكون رأس مالها محدود وتخضع لإدارة واحدة مستقلة، وهي ليست رائدة في السوق وتساهم في رفع اقتصاد البلد من خلال إنتاجيتها والقيمة المضافة التي تقدمها".

ثانياً. أداء المشروعات الصناعية الصغيرة ومؤشرات قياسها: يعرف الأداء لغةً هو "الإنجاز بتميز" (Oxford, 2000: 501)، أما اصطلاحاً فيعرف "هو القدرة على تحقيق الأهداف من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية". (Daft, 2001: 12)، ولذلك يعتبر مقياس للعلاقة بين الموارد والنتائج المتحققة، أي محصلة نهائية لما أنجز، وتحقق عملية قياسه على المستوى الجزئي والكلي أهمية كبيرة، كونها تحدد موقف النجاح أو الفشل، وتختلف مقاييس الأداء تبعاً لمجموعة اعتبارات سابقة أو حالية أو مستقبلية، وتبوب معظمها ضمن المقاييس الكمية، لأنها تبين ما حدث وليس ما يحدث أو ما سيحدث، لذلك يحظى قياس الأداء باهتمام واسع، لغرض مواكبةً تطورات العولمة، وتحرر الأسواق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعرف بأنه قياس الاداء بأنه "عملية قياس ما تم إنجازه ومقارنته بالمستهدف بشكلٍ دوري" (حداد، ٢٠١٤: ٣٥٦)، لذلك

فعملية القياس تهتم بالحصول على بيانات من شأنها أن تساعد في تحليل ظاهرة معينة وتقييمها خلال مدة محددة (الخالدي، ٢٠١١: ٣١). وازداد الاهتمام في بعملية قياس أداء (المشروعات) وقطاعات الأعمال، بمستويات قياس كثيرة، وفقاً للمؤشرات الآتية: (Buckley et al., 1988: 175-200) (كندري، ٢٠١١: ٤٠)

١. المستوى المحدود: وتقاس عن طريق مؤشرات الربحية، ونمو الإيرادات والحصة السوقية، وميزان المدفوعات.
٢. مستوى القطاع: ويقاس باعتماد مؤشرات التكاليف والإنتاجية، والحصة السوقية، والميزة التنافسية الظاهرة، ودليل التجارة.
٣. مستوى تنافسية البلد: وتقاس عن طريق مؤشرات نمو الدخل الحقيقي للفرد، والنتائج التجارية.
٤. مستوى التكامل الإقليمي: وهو من المؤشرات الحديثة لإضافة مستوى شامل يمثل التكامل الإقليمي.

ويتوافق هذا البحث مع قياس أداء المشروعات الصناعية الصغيرة على المستوى الثاني أي الاقتصادي أو مستوى الصناعة والقطاع، كونها أكثر وضوحاً، وبحسب المعايير التي سيتناولها الجانب التحليلي، والتي تتضمن الآتي:

أ. مؤشر الإنتاجية Productivity Index: للإنتاجية أهمية كبيرة في الأدبيات الإدارية والاقتصادية على السواء، لأنها تتعلق بتعظيم العوائد، كما أن نموها يعطي المشروع أو القطاع أو البلد مقدرة تنافسية على صعيد محلي أو إقليمي (العلي، ٢٠٠٧: ٦٨)، وإن نسبة نموها تعني الزيادة أو النقصان في الإنتاجية (اللامي وحسين، ٢٠١٢: ٥٧)، لذلك فهي تمثل المقياس الحقيقي للتطور الاقتصادي، وذلك لكونها المرتكز في تحقيق الرفاهية وزيادة الدخل الفردي والجماعي ومن ثم تحسين نوعية الحياة (آل فيحان، ٢٠١٨: ٣٩)، لذلك تعد مؤشراً اقتصادياً لقياس فعالية الإدارة في إدارة النشاط الاقتصادي (المنصور، ٢٠١٠: ٣٦)، وتعرف بأنها "القدرة على تحقيق النتائج باستعمال عناصر إنتاجية محددة" (Heizer & Render, 2004: 13)، ويعرفها البعض بانها مقياس العلاقة بين المدخلات والمخرجات وتتمثل بنسبة مئوية (Svend, 2011: 59)، وبعبارة اخرى هي قيمة المخرجات (الناتج) مقسوماً على قيمة المدخلات، أما من المنطلق الواسع فالإنتاجية هي مؤشر للانتفاع من الموارد المتاحة مقاساً ببعض المعايير، مع مراعاة حساب المخرجات والمدخلات الجيدة فقط حتى لا تؤثر في النسب، وتحسب حسب الصيغة الرياضية الآتية: (النجار ومحسن، ٢٠١٢: ٢٢)

$$P = O \div I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث ان:
P: تمثل الإنتاجية
O: تمثل المخرجات
I: تمثل المدخلات

ويعبر عن الإنتاجية بثلاثة مستويات وهي: (كلية، ومتعددة العوامل، وجزئية) (اللامي والبياتي، ٢٠٠٨: ٣٩)، وسيعتمد في هذا البحث المستوى الأول، أما نمو الإنتاجية فيتم استخراجه بالمعادلة الرياضية الأتية: (Ihsan, 2002: 7)

نمو الإنتاجية (التغير) = إنتاجية سنة حالية – إنتاجية سنة سابقة ÷ إنتاجية سنة سابقة ..... (2)

ب. مؤشر القيمة المضافة Additional Value: وتمثل الدخل المتحقق من عناصر أو عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال وساعات التشغيل... الخ) بل تشير إلى مجموع رأس المال المادي

ورأس المال الفكري معاً (البشري والهيكلي) (Ghozali & Purwanto, 2014: 107). ويذهب البحث الحالي مع تمثيل القيمة المضافة من ناحية مادية أي الإنتاج ومستلزماته، ويمكن قياسها عن طريق (طرح قيمة مستلزمات الإنتاج من القيمة الإجمالية للإنتاج)، وبذلك فهي تمثل الزيادة في الدخل القومي الذي يحققه المشروع من ممارسة نشاطه الإنتاجي، ومن ثم تعتبر أداة تقويم للمشروعات من ناحية اجتماعية (حداد، ٢٠١٤: ٣٥٨)، ويمكن تمثيلها في المعادلة الآتية: (Pulic, 2008: 19)

VA = OUT – INPUT… …… (3)

حيث ان:

VA: تمثل القيمة المضافة

OUT: تمثل قيمة الإنتاج المتحقق

INPUT: تمثل قيمة مستلزمات الإنتاج

ج. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed comparative advantage index:

ويسمى مقياس Balassa نسبة لمكتشفه ومطوره، ويقيس ميزة النشاط بعد حدوثه (Leromain & Gianluca, 2013: 3) والصيغة العامة لمقياس Balassa هي: (البرزنجي وآخرون، ٢٠١٨: ٣٢٥)

$$RCAI = [(Xi \div Xiw) \div (Xm \div Xmw)] \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث ان:

$RCAI$: الميزة النسبية الظاهرة

Xi: صادرات البلد الكلية

Xiw: صادرات المنتج

Xm: الصادرات الدولية

Xmw: الصادرات الدولية للمنتج

واستخدم هذا المقياس الكثير من الباحثين في علمي الإدارة والاقتصاد على السواء، لغرض قياس أداء المشروعات أو القطاع التي تعمل فيه، وعلى رأسهم (Porter, 1990: 73-93) صاحب نظرية الميزة التنافسية بوصفها أنموذجاً لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية (Micro) في التنافس، باعتبار أن التنافس تتم بين المشروعات والقطاعات التي تنتمي لها وليس بين الدول، وفي هذا الصدد يرى (النسور، ٢٠٠٩: ٢٧) أن التنافس هنا هي أن تكون الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد، أي نتيجة المقياس أكبر من واحد. ويعد مؤشر (RCAI) مقياساً مهماً في تحديد نجاح أو فشل المشروعات أو القطاع أو اقتصاد البلد بمجمله، فكلما كانت ناتج المقياس أكبر من الواحد الصحيح دال ذلك على التنافسية العالية، وكلما قل عن الواحد الصحيح دل على ضعف التنافسية (الحاج مصطفى، ٢٠٠٥: ١).

ثالثاً. الأزمات: عُرفت الأزمة عدة تعريفات تبعاً لوجهات نظر الباحثين من جهة، ولتعدد أنواع الأزمات وتصنيفاتها من جهة أخرى، حيث تعرف الأزمات لغةً بأنها "شِدَّة وضيق أو مشكلة" (قاموس المعاني، ٢٠١٦)، كما تعني نقطة تحول نحو الأفضل أو نحو الأسوأ أو نقطة تحول صعبة" (Oxford, 2000: 160) ويرى البعض بأنها "حالة من عدم الاستقرار توشك أن تحدث تغيير حاسم تؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو غير مرغوب فيها" (العجلوني، ٢٠٠٩: ١٩٨)، لذلك

تعتبر الأزمات حاله طارئه أو حدث مفاجئ يؤدي إلى إخلال يضعف المركز التنافسي ويتطلب تحرك سريع لغرض المعالجة الفورية لأنها تتميز بدرجة عالية من المخاطرة. ومن زاوية اقتصادية تمثل الأزمة بكونها "الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يؤدي الى تهديد سلامة الأداء المعتاد، فهي التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وقيم التبادل" (زيد، ٢٠٠٦)، لذلك يرى الباحث ان الازمة موقف غير مستقر وربما يشكل خطورة تتعلق بشؤون الأفراد والمنظمات ولها تأثيرات حرجة على جميع الأطراف سواء أكان باتجاه السلب أم الإيجاب.

المبحث الثالث: الإطار التحليلي العملي

أولاً. مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد العراقي: إن مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في البلد تقاس عن طريق مؤشر الناتج الخاص بها قياساً بالناتج الإجمالي الخاص بذلك البلد، والذي يعبر عن مجموع القيم الإجمالية التي تحققها الأنشطة الاقتصادية خلال فترة معينة وغالباً ما تكون سنة، أي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها، ومن ذلك يتضح مؤشر نمو الاقتصاد وتطوره للبلد، بشكل أكثر وضوحاً، وما يرافق ذلك النمو، من حيث مؤشرات التنمية وكفاءة الإدارة، ومن الجدير بالذكر أن ناتج المشروعات الصناعية الصغيرة الإجمالي في العراق ومعدل نمو مساهمتها قياساً بالناتج الإجمالي للبلد يؤشر انخفاضاً ملحوظاً قياساً بعائدات النفط التي يعتمد عليها البلد، وبهذا فأنه أداءها لا يزال يعكس تنمية متذبذبة وبطيئة. وكما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (١): الناتج الإجمالي للمشروعات الصناعية الصغيرة ونسبة مساهمتها ومعدل نموها للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنة	الناتج الإجمالي (مليون)	إجمالي ناتج المشروعات الصناعية الصغيرة (ألف)	اسهامات المشرعات الصناعية الصغيرة	مؤشر معدل نمو المساهمة
2006	4034500	658655361	0.000163256	-
2007	2699000	110375679	0.00040895	1.504
2008	4160800	812441151	0.000195261	(0.522)
2009	4343900	814197339	0.000187435	(0.040)
2010	4785100	815953528	0.00017052	(0.090)
2011	4851100	1556336009	0.000320821	0.881
2012	5171700	3896267446	0.000753382	1.348
2013	5472100	4567101970	0.000834616	0.107
2014	5849600	3289710372	0.000562382	(0.326)
2015	6416000	1924980220	0.000300028	(0.466)
2016	7003500	2107345296	0.000300899	0.0029

المصدر: العراق، وزارة التخطيط (٢٠١٦). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية".

تكشف بيانات (الجدول رقم (١): اعلاه ارتفاع وانخفاض متذبذبين في قيمة الناتج الإجمالي للمشروعات الصناعية الصغيرة، ففي عام (٢٠٠٦) كانت قيمة الناتج (658655361000) دينار عراقي، ليرتفع عام (٢٠٠٧) إلى (110375679000) دينار وبمعدل مساهمة (1.504) ثم انخفض في العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إلى (812441151000)، و(814197339000) دينار، وبمعدل انخفاض في مساهمتها (0.522) و(0.040) على التوالي، ويعود هذا الانخفاض إلى سبب الأزمات المالية التي مر بها البلد، إذ تردي الوضع الأمني في تلك الفترة كان مؤثراً في تلك الفترة

تحديداً، ناهيك عن أزمة احتلال العراق وما رافقها من أزمات في حينها تمثلت بتدمير البنى التحتية وأعمال التخريب اللذان كانا سبب كبيراً لهذا الانخفاض. واستمر انخفاض نمو ناتج المشروعات الصغيرة ومن ثم زيادة معدلات ناتجها في السنوات اللاحقة ولا سيما في الأعوام (٢٠١١-٢٠١٣) ومن ثم انخفاضها مجدداً في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦) نتيجة الأزمة الأمنية وأحداثها التي مرت بها بعض المحافظات العراقية. كما يوضح الجدول أن حجم الناتج المحلي الإجمالي كان متواضعاً جداً لا يستوفي الطلب المحلي، رغم توافر مستلزمات الإنتاج المحلية، وإن نسب مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة المنخفضة في بعض السنوات لا تعود إلى تردي الوضع الأمني وأزمات الحروب فقط، انما يتعدى ذلك إلى اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة على البنية التكنولوجية القديمة بالإضافة الى تقادم الآلات والمكائن وانعدام الصيانة الدورية، فضلا عن الارتفاع في تكاليف الإنتاج، واعمال التخريب التي تعرضت لها بعض تلك المشروعات بعد احداث عام (٢٠٠٣)، والتي تعطلت وقتها لحين اعادة تأهيلها وتشغيلها، بالإضافة الى خلق العديد من المصانع. ولكن رغم التذبذب في نمو ناتج تلك المشروعات الصناعية الصغيرة إلا أنه يتضح مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للعراق وهذا ما يفسر تساؤل البحث حول مدى مساهمتها في ذلك ويدعم فرض البحث.

ثانياً. مؤشر إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة: إن تحقيق إنتاجية مناسبة له آثار على مستوى المشروع أو المستوى القومي على حد سواء. فعلى مستوى المشروع تتضح في حسن استغلال الموارد، وينجم عنه خفضاً في التكاليف وهذا يقود في المساعدة على زيادة القدرة التنافسية للمشروع، الأمر الذي يساعد في خفض الاسعار وزيادة الإيرادات، بالإضافة الى زيادة دخل العاملين فيها. كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول (٢): الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٦)
(ألف دينار)

السنة	عدد المشروعات الصناعية الصغيرة	عدد المشغلين (العمالة)			معدل النمو *
		بأجر	بدون أجر	المجموع	
2006	10088	25077	11302	36379	-
2007	11620	32476	14018	46494	0.27804
2008	13406	35647	18032	53679	0.15453
2009	11848	26660	14067	40727	(0.2412)
2010	10289	17678	10102	27780	(0.3178)
2011	11131	25362	11536	36898	0.32822
2012	47281	89646	55739	145385	2.9401
2013	43669	84378	51832	146210	0.00567
2014	27694	60075	31984	22059	(0.8491)
2015	21809	41304	42968	84272	(2.8203)
2016	20780	39230	31857	71087	(0.156)

المصدر: وزارة التخطيط، (٢٠١٦). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية".

يوضح الجدول رقم (٢): اعلاه عدد العمال الذين يعملون في المشروعات الصناعية الصغيرة ومعدل نموها قياساً بعدد المشروعات الصناعية الصغيرة، وإن مؤشر إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة يشير إلى القدرة على زيادة حجم المخرجات (الإنتاج المتحقق)

بالاستخدام الفعّال للموارد المتاحة المتمثلة: بـ (مواد، ورأس مال، وعمالة، ومعلومات... والخ) في حين ان (معدلات الانتاجية لها علاقة وثيقة بالتضخم، ومستوى الدخل، والمعيشة، والتنمية الاقتصادية) على المستوى الوطني، ففي ظل التضخم يمكن للإنتاجية أن تساهم في إعادة التوازن بين الإنفاق من ناحية، وإنتاج السلع والخدمات من ناحية أخرى في المجتمع، وذلك من خلال تحسين العلاقة بين المدخلات والمخرجات على مستوى المشروع الواحد، بعدها على مستوى قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة، ومن ثم على مستوى البلد ككل.

الجدول (٣): مؤشر الإنتاجية للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق قيمة ومستلزمات الانتاج للفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنة	قيمة الإنتاج	نمو الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	نمو مستلزمات الإنتاج	مؤشر الإنتاجية	نمو الإنتاجية
2006	658655361	-	38225206	-	1.723	-
2007	110375679	0.6757	617095687	0.6143	1.788	0.0380
2008	812441151	(0.2639)	467189737	(0.2429)	1.738	(0.0277)
2009	814197339	0.0021	428210511	(0.0834)	1.901	0.0933
2010	815953528	0.0021	389231285	(0.0910)	2.096	0.1025
2011	1556336009	0.9073	569746849	0.4637	2.731	0.3030
2012	38962674446	1.503	1964921474	2.4487	1.982	(0.2740)
2013	4567101970	0.1721	2066295408	0.0515	2.210	0.1146
2014	3289710372	(0.2796)	1901120490	(0.0799)	1.730	(0.2171)
2015	1924980220	(0.148)	932469816	(0.5095)	2.064	0.1930
2016	2107345296	0.0947	1316795153	0.4121	1.600	(0.2247)

المصدر: وزارة التخطيط، (٢٠١٦). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية". الأعمدة ١ و٢.

يوضح الجدول (٣): اعلاه إلى زيادة مضطردة في معدل الإنتاجية، ولكنها بنسب متفاوتة تزيد في امد معين وتنقص في أخر، وتميل نتائجها إلى ان تكون متقاربة مع نتائج مساهمة المشروعات الصغيرة السابقة الذكر، ولا سيما في الأعوام (٢٠٠٨) و(٢٠١٦) التي انخفضت فيها المساهمة بالإضافة الى معدل الإنتاجية، ولنفس الأسباب التي ذكرنها سابقا، وبذلك يتضح أن للمشروعات الصناعية الصغيرة مساهمة في زيادة النمو الاجتماعي للبلد، وهذا يجيب عن تساؤل البحث من جهة، وعن جزء من فرض البحث من جهة اخرى فيما يتعلق بأهمية المشروعات الصناعية الصغيرة في معالجة مسائل التوظيف وزيادة دخل الفرد والبطالة والمنافسة، ومن ثم مشاركة المشروعات الصناعية الصغيرة في زيادة النمو من ناحية اجتماعية.

ثالثاً. مؤشر القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة: يعطي مؤشر القيمة المضافة على مستوى المشروع الناتج الحقيقي للمشروع، وعند جمع القيم المضافة الخاصة بجميع المشروعات الصناعية داخل البلد سوف نحصل من ذلك على إجمالي القيمة الحالية للقطاع الصناعي في اقتصاد ذلك البلد، بذلك يتضح أن إجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة يساوي إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وهذا بمثابة قدرة المشروع الصناعي على توليد الدخل الصافي، ومن ثم مساهمته في زيادة الدخل القومي، وزيادة الناتج المحلي للبلد، وكما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول (٤): مؤشر القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق قيمة ومستلزمات الانتاج للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنة	قيمة الإنتاج	نمو الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	نمو المستلزمات	مؤشر القيمة المضافة	نمو القيمة
2006	658655361	-	38225206	-	276410155	-
2007	1103756749	0.6757	617095687	0.6143	486661062	0.760
2008	812441151	(0.2639	467189737	(0.2429)	345251414	(0.290)
2009	81197339	0.0021	428210511	(0.0834)	385986828	0.117
2010	815953528	0.0021	389231285	(0.0910)	426722243	0.105
2011	1556336009	0.9073	569746849	0.4637	986589160	1.312
2012	3896267446	1.503	1964921474	2.4487	1931345972	0.957
2013	4567101970	0.1721	2066295408	0.0515	2500806562	0.294
2014	3289710372	(0.2796	1901120490	(0.0799)	1388589882	(0.444)
2015	192980220	(0.4148)	932469816	(0.5095)	992510404	(0.285)
2016	2107345296	0.0947	1316795153	0.4121	790550143	(0.203)

المصدر: وزارة التخطيط، (٢٠١٦) "إحصائيات مديرية الحسابات القومية". الأعمدة ١ و٢.

يوضح الجدول رقم (٤): أن نمو قيمة ومستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة كان بشكل طردي في جميع الأعوام إلا باستثناء عام (٢٠٠٧) والأعوام الأخيرة من السلسلة قيد البحث، كما تعكس التذبذب في نمو القيمة ما بين الارتفاع والانخفاض وهذا يناسب كثيراً نتائج الجداول السابقة وتحليلاتها، ونلاحظ أيضاً أن هناك انخفاض حاصل في الأعوام من ٢٠١٣-٢٠١٥ وهذا الانخفاض كان بشكل عكسي، أي دالته تتجه نحو الانخفاض، ولكن بشكلٍ طردي، أي نلاحظ تحسن هذه النسب كلما تقدمنا في السلسلة نحو الجانب الموجب (ربما تكون الأعوام الحالية التي تقع خارج السلسلة المدروسة نموها موجباً)، ومما ورد في اعلاه يتضح أن المشروعات الصناعية الصغيرة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي للبلد عن طريق القيمة المضافة التي تحققها تلك المشروعات، الأمر الذي يعني قبول الفرض المتعلق بأن المشروعات الصناعية الصغيرة تقدم قيمة مضافة للبلد.

رابعاً. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمشروعات الصناعية الصغيرة: لقياس مؤشر تنافسية قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق، نستخدم (مؤشر الميزة التنافسية النسبية الظاهرة (RCAI) مؤشر بلاسا (Balassa Index)، إذ بالإمكان استخدامها على مستوى القطاع والمنظمات في البلد الواحد، بتطبيق معادلتها الرياضية الخاصة، إما عن طريق أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة قياساً بباقي المشروعات المشابهة لها أو غير المشابهة لها، أو عن طريق قيمة ناتج تلك المشروعات، وسنختار طريقة أعدادها بدلاً من القيم، وذلك لتيسير عملية الحصول على الأعداد الإجمالية لتلك المشروعات في العراق بجميع أنواعها، مع عدم تيسر الحصول على بيانات تفصيلية عن بعض مطلوبات معادلة التنافسية، وكالآتي:

$$\text{الميزة النسبية الظاهرة} = \frac{[\text{(مجموع المشروعات الصغيرة في البلد)} \div \text{(مجموع المشروعات الصناعية الصغيرة في البلد)}]}{[\text{(المشروعات الصناعية الكلية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)} \div \text{(المشروعات الكلية في البلد)}]} \times ١٠٠$$

حيث ان:

- ❖ مجموع المشروعات الصغيرة في بسط المعادلة يتضمن المشروعات الصناعية وغير الصناعية في البلد.
- ❖ المشروعات الكلية في مقام المعادلة يتضمن جميع المشروعات الصناعية وغير الصناعية في البلد.

وعن طريق تعويض أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة قياساً بأعداد المشروعات الأخرى والتي قد تتمثل في المشروعات الزراعية أو الإنشائية أو غيرهما في مؤشر بلاسا آنف الذكر، يتم بعدها قياس تنافسية هذه المشروعات، وتتضح خلاصة تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة في الجدول الآتي:

الجدول (٥): مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمشروعات الصناعية الصغيرة وفق أعداد المشروعات للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنة	المشروعات الصغيرة الإجمالية	نسبة نمو المشروعات الصغيرة الإجمالية	المشروعات الصناعية الصغيرة	نسبة النمو المشروعات الصناعية الصغيرة	المشروعات الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)	نسبة نمو المشروعات الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)	المشروعات الكلية للبلد	نسبة النمو المشروعات الكلية للبلد	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة
2006	10616	-	10088	-	10164	-	10616	-	1.0991
2007	12083	0.1382	11620	0.151	11672	0.148	12083	0.138	1.0765
2008	13886	0.1492	13406	0.153	13463	0.153	13886	0.149	1.0683
2009	12390	(0.107)	11848	(0.116)	11903	(0.116)	12390	(0.108)	1.0885
2010	10831	(0.125)	10289	(0.132)	10340	(0.131)	10831	(0.126)	1.1027
2011	11687	0.079	11131	0.081	11187	0.081	11687	0.079	1.0969
2012	38097	2.2598	37281	2.349	37440	2.346	38097	2.259	1.0398
2013	24463	(0.095)	23669	(0.097)	33887	(0.095)	34463	(0.095)	1.041
2014	28536	(0.172)	27694	(0.177)	27920	(0.176)	28536	(0.172)	1.0531
2015	22469	(0.212)	21809	(0.213)	21929	(0.215)	22469	(0.213)	1.0556
2016	21466	(0.044)	20780	(0.047)	20918	(0.046)	21466	(0.045)	1.0601

المصدر: وزارة التخطيط، (٢٠١٦). "إحصائيات مديرية الحسابات القومية". الأعمدة ٢و٤و٦و٨.

يوضح الجدول، (٥): أن المشروعات تمتلك تنافسية كبيرة ضمن قطاع الصناعة بشكلٍ (خاص ومجمل) وعلى مستوى المشروعات الإجمالية، إذ تبين جميع مؤشرات قيم التنافسية ان هناك زيادة عن الواحد الصحيح، الأمر الذي يعطي الميزة التنافسية لقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة، قياساً بعدد المشروعات الصناعية إجمالاً هذا من جهة، وأجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومشروعات البلد الكلية من جهة أخرى، أي أنها تنافس في مجال القطاع الذي تنتمي له، وتسهم في زيادة الناتج لهذا القطاع أولاً، والناتج الإجمالي للبلد لكل القطاعات ثانياً، وهذا على قبول الفرض من حيث التنافسية.

خامساً. نتائج البحث واختبار فرضه: يوضح الجدول (٦): المبين ادناه، خلاصة نتائج بحثنا، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

١. تذبذب نمو أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة بين الارتفاع والانخفاض ضمن السلسلة الزمنية عينة البحث.

٢. اشرت المشروعات الصناعية الصغيرة اسهام فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الذي تنتمي له، وللناتج الإجمالي للبلد، وبنسب متذبذبة وهذا لا يرتقي لمستوى الطموح.
٣. اشرت المشروعات الصناعية الصغيرة ارتفاع وانخفاض ملحوظين في إنتاجيتها، رغم تفوق قيمة ناتج تلك المشروعات عن قيمة مستلزماتها في جميع السلسلة الزمنية قيد البحث.
٤. المشروعات الصناعية الصغيرة قدمت قيمة مضافة للإنتاج المحلي الإجمالي رغم تذبذب المستويات الإنتاجية.
٥. تبين النتائج امتلاك المشروعات الصناعية الصغيرة مؤشرات تنافسية ضمن قطاع الصناعات بشكلٍ خاص وضمن مشروعات البلد بشكلٍ عام.

الجدول (٦): خلاصة نتائج البحث وفق مؤشرات القياس
(الإنتاجية والقيمة المضافة والميزة النسبية الظاهرة)

السنة	عدد المشروعات الصناعية الصغيرة	أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة	إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة	القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة	مؤشر تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة
2006	10616	0.000163256	1.723	276410155	1.0991
2007	12083	0.00040895	1.788	486661062	1.0765
2008	13886	0.000195261	1.738	345251414	1.0683
2009	12390	0.000187435	1.901	385986828	1.0885
2010	10831	0.00017052	2.096	426722243	1.1027
2011	11687	0.000320821	2.731	986589160	1.0969
2012	38097	0.000753382	1.982	1931345972	1.0398
2013	24463	0.000834616	2.210	2500806562	1.0410
2014	28536	0.000562382	1.730	1388589882	1.0531
2015	22469	0.000300028	2.06	99251004	1.0556
2016	21466	0.000300899	1.600	790550143	1.0601

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

المبحث الرابع: الإطار الختامي للبحث

أولاً. الاستنتاجات Conclusions: يمكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات في ضوء استقراء الأدبيات والجانب العلمي للبحث والتي توضح بالآتي:

١. ان نتائج الناتج الإجمالي للمشروعات الصغيرة لا تعكس المستوى الحقيقي الذي يجب أن تحققه تلك المشروعات على رغم أهميتها في الناتج الإجمالي للبلد ومساهمتها فيه، وذلك لعدم كفاءة إدارة الأزمات ضمن السلسلة الزمنية التي مثلت عينه البحث.
٢. تجاوزت الإنتاجية الكلية للمشروعات الصناعية الصغيرة النسبة المئوية (١٠٠%) لسلسلة الزمنية المبحوثة، ولكن بنسبة نمو تزيد وتنخفض، مما يشير إلى تغير عوامل الإنتاج وعدم ثباتها أو ليست بمستوى طردي ثابت على الاقل.

٣. ان مؤشرات القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة لا تعكس المستوى الحقيقي لتلك المشروعات عينة البحث، نظراً لعدم ثبات استقرار مؤشرات النمو لتلك المشروعات، بسبب عوامل كثيرة لعل أبرزها هو فقدان الأمن، وعمليات التخريب وتوقف الكثير من المشروعات خلال تلك السلسة الزمنية المبحوثة.

٤. إن التنافسية التي تتمتع بها المشروعات الصناعية الصغيرة ضمن قطاع الصناعة تعكس أهمية هذه المشروعات في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنافسية للبلد وللقطاع الذي تنتمي له.

٥. قبول فرضية البحث وفق نتائج التحليل العملي من حيث إسهام المشروعات الصناعية الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد وذلك من خلال إنتاجيتها وقيمتها المضافة وتنافسيتها وعلى جميع المستويات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً. التوصيات Recommendation: استكمالاً لمقومات البحث المنهجية والعلمية، نقدم التوصيات الآتية:

١. تقييم أداء المشروعات ولا سيما الصغيرة منها وقياسه وفق برنامج حكومي موحد يعتمد على معايير أداء متعارف عليها لغرض الوقوف على النتائج الفعلية لأداء تلك المشروعات ثم صياغة سياسات عمل وخطط تستند على مؤشرات التقييم الفعلية.

٢. تفعيل القوانين من قبل السلطة المعنية، التي من شأنها حماية المشروعات الصغيرة من خلال توفير سبل الأمن والأمان، والحد من عمليات التخريب وإعادة تأهيل المشروعات المتضررة من اجل ان تخذ دورها في زيادة ناتج البلد الإجمالي.

٣. تفعيل الرسوم الكمركية، أو ضبط الحدود، أو تقليل الاستيرادات، لغرض حماية منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة من المنتجات المستوردة ومنافستها في السوق المحلي.

٤. تقديم التسهيلات غير المادية للمشروعات الصناعية الصغيرة من قبل المعنيين في السلطة، واعتماد السياقات القانونية والتشريعية وإجراءات متابعة هذه المشروعات وتحفيزها وتوفير متطلبات نجاح هذا التوجه.

٥. تقديم التسهيلات المادية الصناعية الصغيرة من الدولة، وفق رؤية استراتيجية مستمرة لغرض اسناد وزيادة مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي مثل تسهيلات التمويل وتقديم الائتمانيات والضمانات المطلوبة.

٦. التركيز على دعم المشروعات الصناعية الصغيرة التي يفتقر لها السوق، أو التي بحاجة إليها تلك الاسواق، بسبب قلة أعداد تلك المشروعات، لغرض تلبية حاجة السوق المحلي من سلع أو خدمات عن طريق دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر References:

اولاً. المصادر العربية:

١. آل فيحان، إيثار عبد الهادي (٢٠١٨)، إدارة الإنتاج والعمليات. ط ٢. مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

٢. البرزنجي، حيدر شاكر. وتايه، محمد إبراهيم. والمسعودي، عامر رشيد، (٢٠١٨)، قياس الأداء التنافسي لشركة التأمين الوطنية وبعض فروعها باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCAI، مجلة دراسات محاسبية ومالية مجلد ١٣، عدد٤٢.

٣. الجامعة العربية منظمة العمل العربية، (٢٠٠٩)، المنتدى العربي للتشغيل: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، بيروت، لبنان.
٤. الحاج مصطفى، لؤي صادق، (٢٠٠٥)، القدرات التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
٥. حداد، حامد عبيد، (٢٠١٤)، تقييم كفاءة الأداء في الشركة العامة للصناعات الجلدية في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٠. عدد ٧٥.
٦. الخالدي، إبراهيم بدر شهاب، (٢٠٠١)، معجم الإدارة، موسوعة شاملة لمصطلحات الإدارة العامة والأعمال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٧. زيد، منير عبوي، (٢٠٠٦)، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.
٨. سلمان، كاظم خماط، (٢٠١٣)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ٣. عدد ٥.
٩. عبد الحميد، مناهل مصطفى. وعبود، سهيلة نجم، (٢٠١٣)، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٩. عدد ٧٠.
١٠. عبد الرضا، نغم يوسف. وكاظم، حميد مظلوم، (٢٠١٦)، تقييم أداء المشاريع الصغيرة وفق مدخل بطاقة الأداء المتوازن: دراسة تطبيقية في شركة الفضلي الإنشائية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٣٢. عدد ٨٩.
١١. العجلوني، محمود محمد، (٢٠٠٩)، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
١٢. العلي، عبد الستار محمد، (٢٠٠٧)، التخطيط والسيطرة على الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
١٣. العنزي، سعد علي. وفيصل، مثنى زاحم، (٢٠١٣)، مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٩، عدد ٧٤.
١٤. كندري، كريمة، (٢٠١١)، دور الإمداد في تحسين تنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
١٥. اللامي، غسان قاسم داود. والبياتي، أميرة شكر ولي، (٢٠٠٨)، إدارة الإنتاج والعمليات: مرتكزات معرفية وكمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٦. اللامي، غسان قاسم داود. وحسين، حسين وليد، (٢٠١٢)، إعادة هندسة عمليات الخدمة وأثرها في نجاح المشاريع الصغيرة. مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد ١٩.
١٧. المنصور، كاسر نصر، (٢٠١٠)، إدارة العمليات الإنتاجية: الأسس النظرية والطرائق الكمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٨. منظمة العمل العربية، (٢٠٠٩)، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان.
١٩. النجار، صباح مجيد، ومحسن، عبد الكريم، (٢٠١٢)، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الرابعة، مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

٢٠. النسور، عبد الحكيم عبد الله، (٢٠٠٩)، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
٢١. وزارة التخطيط العراقية، (٢٠١٠)، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
٢٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (٢٠١٢)، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاء الصناعي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Antheaume Nicolas & Lionel, Honore, (2002), government d'entreprise et PME: quel part age entre actionnaires et dirigeants . france: travail de recherche, New York .
2. Buckley, P.J. Christopher, L. and Prescott, (1988), Measures of international competitiveness. A critical survey. Journal of Marketing Management, No 2.
3. Daft, R.L. & Noe, R.A, (2001), Organizational Behavior. U.S.A: South-Western College Publishing .
4. Ghozali, I. & Purwanto, A., (2014), Intellectual capital performance of Indonesian Banking sector: Amodified VAIC perspective. Asian Journal of finance &accounting, (6), (2).
5. Heizer, Jay and Render, Barry, (2004), Operations Management. 7th ed. Upper Sadale River. New Jersey.
6. Ihsan, Isik. Ugur, Meleke. & Ebru, Isik, (2002), Liberalization, ownership and productivity in Turkish banking. Working Paper 0218, ER, Egypt.
7. Leromain, Elsa. & Gianluca, Orefice. (2013). New Reveled Comparative Advantage Index: Dataset and Empirical Distribution .CEPII Working Paper, No 20.
8. Moore, C. W. Petty, J. W. Palich, L. E. & Longenecker, J. G., (2010), Managing Small Business an Entrepreneurial Emphasis. South Western. Apart of Cengage Learnings.
9. Oxford, paperback dictionary, (2000), Oxford University Press .
10. Porter, M., (1990), the Competitive Advantage of Nation. Harvard Business Review.
11. Pulic, A., (2008), the principles of Intellectual capital efficiency-A brief description. ante@vaic.net .
12. Rahnama, Afshin. And others, (2011), The Role Industrial incentives of small and medium industries. International Journal business Administration. Vol 2. No.4.
13. Svend Rasmussen, (2011), Production Economics: The Basic Theory of Production Optimization. Springer.